الكويت تعاني من ترهل جهاز إداري لا تليق كفاءته بكفاءة المتغيرات الدولية

«الجمعية الاقتصادية»: ما يحدث «مقبرة للطبقة المتوسطة».. وتتوجب إعادة صياغة إستراتيجية الأمن الغذائي والقومي

رأت الجمعية الاقتصادية أنه أصبح من الضروري إعادة صياغة إستراتيجية الأمن الغذائي والقومي فيما يخص التضخم ودخل الفرد، لأن ما يحدث هو مقبرة للطبقة المتوسطة التي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد محلي.

وأضافت الجمعية في بيان لها حول التضخم أن «ما نعانيه هو ترهل جهاز إداري لا تليق كفاءته بكفاءة المتغيرات الدولية التي تحدث في عالم الاقتصاد والسياسية والأمن الغذائي».

وتابعت «إلى كل وزير ونائب وضع مصلحة الكويت أمامه نقول ليتنا نرفق بوطننا فقد دفعنا ثمناً غالياً كشعب في اندفاعاتكم التي تحتاج أكثر حكمة».

وقالت الجمعية «منذ فترة والحكومة تواجه موجة غلاء الأسعار (نظرياً على أقل تقدير)، فقد بدأ التضخم فعلياً في أسعار الكثير من السلع والخدمات خلال فترة طفرة النفط، وتحديداً حدث في العقار منذ بداية تلك الطفرة النفطية عام 2003 وانتهت في عام 2014، فأصبح حينها حدوث صفقات مليونية لمنازل السكن الخاص،مراً طبيعياً، وانتقلت العدوى للسكن الخاص المؤجر والتي وصلت لأسعار خيالية قد تصل لنصف راتب الموظف».

وأضافت «نعي أن مع تداعيات الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا التي تلقي بظلالها سلباً على كثير من الدول العربية، فإن ارتباط النظام الاقتصادي العالمي ببعضه لا يترك أي دولة بمنأى عما يحدث، ولكن سجلت معدلات التضخم في الكويت ارتفاعاً غير مسبوق بنهاية الربع الأول من هذا العام مدفوعاً بغلاء الأسعار بالأسواق العالمية وتبعه القفزة الكبيرة في الاسعار، والذي انعكس على الشأن المحلي».

وقالت «أظهرت أخيراً بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الحكومية ارتفاعاً في المؤشر الشهري لأسعار الاستهلاك بنسبة بلغت نحو 4.36 في المئة خلال مارس الماضي على أساس سنوي، في صعود لم تشهده البلاد سابقا، إلا انه سجلت خلال فترة الجائحة معدل تضخم عند نحو 3.2 في المئة أي أنه أقل مما وصله اليوم».

وتابعت «تذكر بيانات الإدارة المركزية للإحصاء إن معدل التضخم للمجموعة الأولى التي تشمل «الأغذية والمشروبات» قفز 7.2 في المئةمقارنة بالشهر ذاته من 2021، وهذا ما يجعلنا أولاً في ريبة مما اعتبره صندوق النقد الدولي بأن الأسعار المرتفعة في معظم أنحاء المنطقة العربية التي بدأت في الظهور منذ أشهر جراء الإغلاق الاقتصادي ثم تداعيات الحرب في أوكرانيا باتت تشكل الآن اختباراً حقيقياً لقدرة البنوك المركزية في المنطقة العربية للسيطرة على انفلات التضخم».

وأردف البيان «ثانياً بأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية دفع التضخم الإجمالي في الكويت إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات، نتيجة لمزيج من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية، المرتبط جزئيًا بانخفاض الدولار الأميركي، وإطالة أمد مشكلات سلسلة التوريد وارتفاع الأسعار من قبل تجار التجزئة المحليين أثناء تمريرهم لأسعار شراء أعلى، وبالمقابل لا نرى أي دور يذكر من قبل السلطة التنفيذية ولا السلطة التشريعية والتي نعتقد أن النظرة المستقبلية لأسعار المواد الغذائية لا تزال غير معلومة لصناع القرار».

وقال البيان «نسمع دائماً في الكويت أن الهيئة العامة للاستثمار الكويتية تعتزم الاستثمار في أراض زراعية بالخارج منذ سنوات ولكنها أصبحت (كالإسرائيليات لا نصدقها ولا نكذبها) كما ذكر الرسول الكريم صلوات ربي وسلامه عليه، ونستغرب صمت أهل العزم الذين اقتنعوا بمصلحة عامة، وآمنوا بطريق للإصلاح وتوكلوا وعقلوها من نواب مجلس الأمة بتفعيل دورهم التشريعي والانصياع للعبة الكراسي عن هموم الناس!».وأضاف البيان «ما يجعلنا في حالة ريبة من أن الإجراءات الحكومية المحلية لن تجدي نفعا هو انكشاف الاقتصاد الكويتي الذي يلامس حدود 75 في المئة، لتكون الكويت بذلك من أكثر الدول اعتماداً على الاستيراد في سد معظم احتياجاتها من السلع، ونعتقد أنه يجب الذهاب لإجراءات أوسع تشمل مكافحة «ارتفاع تكاليف الموانئ وإجراءات التخليص الجمركي وتبعات النقص الكبير في مساحات المخازن والتخزين»، لذلك على الدولة تحمل أي تكلفة أي زيادات مقبلة في أسعار السلع الأولية».

وأوضح البيان «شهدنا في تقارير أطلعتنا بأن العديد من السلع في الجمعيات التعاونية والأسواق ارتفعت ما بين (7.5 في المئة – 28 في المئة)، وبات معها كل مواطن مطالباً بأن يدفع 28 ديناراً كويتياً إضافياً على كل 100 دينار كويتي ينفقها».

الجمعية الاقتصادية الكويتية

«المركزي»: 2.7 مليار دينار.. حجم الطلب على السندات الأسبوعية

طرح بنك الكويت المركزي أمس الثلاثاء سندات وتورق مقابل بقيمة 240 مليون دينار، وبمعدل عائد 1.625 %.

وحسب البيانات المنشورة على المركزي، تمت تغطية الإصدار بواقع 11.19 مرة، علما بأن إجمالي الطلب عليه بلغ 2.687 مليار دينار.

وبلغ أجل تلك السندات 3 أشهر؛ إذ تستحق في 23 أغسطس 2022؛ وذلك وفق المركزي.وكان آخر طرح للمركزي الكويتي يوم الثلاثاء الماضي على شريحتين الأولى بقيمة 240 مليون دينار لأجل 6 أشهر، وبمعدل عائد 2 %، والثانية بقيمة 100 مليون دينار؛ لأجل عام، وبعائد 2.625 %.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض، وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق هي عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

«بيت الأوراق المالية» تحقق 3.9 ملايين دينار أرباحاً صافية خلال 2021

انعقدت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة بيت الأوراق المالية عن عام 2021، وترأس الاجتماع إبراهيم يوسف الغانم –رئيس مجلس الإدارة حيث رحب بالحضور وتم اعتماد كافة البنود الواردة على جدول الأعمال.

تخطي آثار أزمة وباء كورونا تدريجيا

كما أفاد إبراهيم يوسف الغانم، رئيس مجلس الإدارة أن الشركة حققت أرباحاً صافية بقيمة 3.9 مليون دينار كويتي بواقع 8.7 فلساً للسهم لعام 2021. كما تمكنت الشركة بفضل الله تجاوز آثار أزمة الكورونا على كافة أصعدة أنشطة الشركة، حيث ارتفعت الإيرادات من الأنشطة الاستشارية والاستثمارية بمقدار 4.3 مليون د ك لتصل إلى 6.5 مليون د ك لعام 2021، وارتفعت الحصة في نتائج الشركات الزميلة بمقدار 650 ألف د ك لتصل إلى ربح قدره 566 ألف د ك لعام 2021 مقارنة بخسارة قدرها 84 ألف دك لعام 2020. وعلى صعيد الأنشطة التجارية في قطاع التعليم والأغذية، فقد انخفضت الخسائر من تلك الأنشطة عن العام الماضي بمبلغ 327 ألف د ك وبنسبة قدرها 55%.

وفيما يتعلق بالمركز المالي للشركة فقد ارتفع حجم الأصول إلى 51.6 مليون د ك بنسبة قدرها 11% عن العام الماضي، كما ارتفعت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم بنسبة 8% لتصبح 45.2 مليون د ك بما يعادل 100 فلس للسهم.

أهم أحداث وأنشطة عام 2021 الأخرى

ومن جانبه أوضح فهد بودي الرئيس التنفيذي للشركة، أن الشركة استمرت بنجاح والحمد لله في نشاط إدارة الأصول المدرجة بالأسواق المحلية والخليجية لصالح عملائها وتحقيق أتعاب إدارة عادية وتحفيزية قدرها 5.7 مليون د ك. كما استمرت المجموعة في التوسع في نشاط تسويق وإدارة الاستثمارات العقارية لصالح عملائها، حيث أتمت الشركة خلال عام 2021 تسويق رابع وخامس مشاريعها العقارية ليصل إجمالي حجم الصفقات التي أتمت تسويقها الشركة ما يقارب 100 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع بإذن الله أن تحقق هذه المشاريع عوائد متميزة للمستثمرين متناسبة مع المخاطر المدروسة وأيضاً أتعاب جيدة للشركة.

وعلى صعيد أداء شركات المجموعة، فقد أضاف فهد بودي أن الشركة استمرت مجموعة غيتهاوس المالية بتحقيق أرباح للعام الثاني على التوالي، وخاصة في ضوء استقرار نماذج أعمال شركاتها التابعة، بنك غيتهاوس بالمملكة المتحدة كذراع تمويلي متخصص في تمويل والاستثمار في قطاع العقارات السكنية الفردية والذي ناهز حجم أصوله المليار جنيه إسترليني. وشركة غيتهاوس كابيتال بالكويت كذراع استشاري وتسويقي مرخص من هيئة أسواق المال.

أما عن الاستثمار في نشاط المدارس فقد استكملت الشركة تنفيذ خطتها الاستراتيجية حيث أطلقت في شهر سبتمبر 2021 مدرسة جديدة ثنائية اللغة ليرتفع بذلك عدد المدارس التي تنضوي تحت مظلتها الى أربع مدارس.

النظرة إلى المستقبل والمركز المالي

واختتم إبراهيم الغانم – رئيس مجلس الإدارة قائلاً: إن نظرة الشركة إلى المستقبل وخاصة بعد الاندماج تنطلق من ثلاثة محاور رئيسية، الأول هو تعزيز مكانة الشركة ككيان استثماري واستشاري متميز يعتمد بصورة أساسية على استغلال مهاراته وخبراته المتراكمة في تنمية الإيرادات وخاصة أتعاب الإدارة والأتعاب الاستشارية عن إدارة أصول العملاء.

ويتمثل المحور الثاني في استمرار التركيز على تنمية الاستثمارات الاستراتيجية للشركة مثل مجموعة غيتهاوس المالية وشركاتها التابعة وأيضاً استثمارات الملكية الخاصة ذات الطابع التشغيلي والقيمة المضافة التي تشهد نمواً وتتميز بقلة التأثر بالتقلبات الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل.

أما المحور الثالث فيتعلق بتعزيز المركز المالي للشركة بما يحقق مصالح المساهمين والتمهيد للانطلاق نحو المستقبل على أسس متينة وثابتة بإذن الله، وفي هذا الصدد واستغلالاً لبعض السيولة الزائدة فقد أوصى مجلس إدارة الشركة للسادة مساهمي الشركة بتخفيض نقدي لرأس مال الشركة بمبلغ 2،500،000 دينار كويتي يمثل نسبة 5.56% من رأس المال المدفوع يتم دفعه للمساهمين مقابل إلغاء عدد 25،000،000 من أسهمهم بالقيمة الإسمية للسهم. وسيتم اعتماد هذه التوصية في الجمعية العمومية غير العادية المزمع انعقادها بتاريخ 31 مايو 2022.

جانب من العمومية

«العيد للأغذية» توقع عقد شراكة مع برانش لتحضير الوجبات الغذائية الجاهزة

لقطة جماعية بعد توقيع الاتفاقية

وقعت شركة العيد للأغذية عقد استحواذ بنسبة 50 % مع شركة برانش لتحضير الوجبات الغذائية الجاهزة لتعزيز مكانتها في السوق المحلي، ووضع خطط للتوسع في بيع وتوزيع وتسويق منتجاتها رقميا وتقليديا.

تحوي شركة برانش علامات غذائية مبتكرة تدار بمقاييس تشغيلية خاصة تحاكي في تفاصيلها مبدأ عولمة النكهات وتصنف في خمسة خطوط انتاج أساسية وهي أولاً إكس أوو ستريت فوود الذي يقدم تشكيلة متنوعة من أطباق الشارع حول العالم بجودة عالية، ثانياً كومو الذي يتميز بقائمة من المأكولات الإيطالية للحفلات والمناسبات الخاصة ، ثالثاً فيرين وهو خط انتاج مخصص للمخبوزات بمختلف أنواعها الخالية 100 %من الغلوتين، رابعاً زرشك للمأكولات التقليدية الإيرانية بنكهات عالمية خاصة، وأخيراً خط انتاج برانش الذي يقدم خيارات متنوعة من المشروبات والوجبات الصحية المتوازنة والتي تستهدف شريحة محددة من العملاء الذين يبحثون عن الأغذية المحضرة بمقاييس صحية سليمة ومذاق مثالي في أوقات انشغالهم بالعمل.

المؤسس والمدير العام لشركة برانش لتحضير الوجبات الغذائية الجاهزة عبدالعزيز الفهد أعرب عن سعادته البالغة بالشراكة مع شركة العيد للأغذية الذي سيساهم في دعم انتشار الفكر الجديد والمتخصص للأطباق والمأكولات الخاصة بالشركة والذي يبلور سنوات من العمل والدراسة والتقييم للمواد الأولية المستخدمة في مطبخ الشركة وخطوات التحضير، واحتياجات العملاء مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحاتهم لتطوير الأطباق التابعة لكل علامة من العلامات التابعة للشركة، مؤكداً على إن ارتباط شركة برانش باسم العيد للأغذية سيمنحها فرصة للانطلاق والتطور لتنال المكانة التي تستحقها في السوق.

بدوره ثمن مدير التطوير التجاري في شركة العيد للأغذية عبدالله الغانم الشراكة والاستحواذ الجزئي مع شركة برانش مشيراً الى انها خطوة في محلها ستنعكس ايجابياً على طموح الشركة في الدخول بخطوط انتاج جديدة وتنويع الخدمات للوصول الى أكبر شريحة من المستهلكين، وموضحاً انها تتوافق مع توجه الشركة نحو تقديم منتجات جديدة بأفكار مبتكرة، تلائم التوجهات والصيحات الغذائية العصرية والمتغيرة وتدعم جهودها للدفع قدماً بالمشاريع الواعدة والمتميزة لتحقيق الاستفادة القصوى من أعمالها المتفوقة واستثمار خبراتها للانتشار والتوسع محلياً واقليمياً.

ويأتي هذا التعاون النوعي الفريد في اطار سعي العيد للأغذية لتحقيق النمو المتواصل لأعمالها، وتأكيداً على أحد المحاور الأساسية في استراتيجيتها للاستثمار في الطاقات الوطنية و بناء شراكات فاعلة مع المبادرين الشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.